

خطة العمل ذات الأولوية 2020-2019
للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030
لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2030-2015

1. الديباجة

1.1. يوفر إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2030-2015 الطريق إلى الأمام للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الصمود. تحت قيادة الحكومات الوطنية واحتضان جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات، يوفر إطار سندي حلاً لإنقاذ الأرواح وحماية سبل المعيشة والأصول، وكذلك للحد من العبء المالي على الحكومات لإنقاذ آثار "التنمية" الفاشلة.

1.2. إن تركيز إطار سندي الأساسي على الحد من المخاطر والقدرة على الصمود هو عنصر مشترك تم تسليط الضوء عليه في كافة برامج التنمية لعام 2030 التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثل خطة عمل أديس أبابا حول تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وجدول الأعمال من أجل الإنسانية والخطة الحضرية الجديدة.

1.3. ويسلط الضوء إطار سندي على الحاجة إلى استراتيجيات وآليات إقليمية وشبه إقليمية متفق عليها للتعاون ولإعادة النظر في التقدم من خلال البرامج الإقليمية والعالمية.

1.4. في منطقة الدول العربية، دعا مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) للجامعة العربية في دورته المنعقدة في 24 مايو 2009 إلى وضع استراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث، لتوضيح الرؤية والأولويات، والمجالات الأساسية للتنفيذ للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الترتيبات المؤسسية والتنسيقية لدعم التنفيذ على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 تماشياً مع إطار عمل هيوغو 2005-2015، من قبل قمة رؤساء الدول العربية الذي عقد في بغداد، العراق في 29 مارس 2012. قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية بتنظيم المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث في العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية، من 19 إلى 21 مارس 2013، والمؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية من 14 إلى 16 سبتمبر 2014.

1.5. شاركت جميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة في المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في مارس 2015 وانضمت إلى تبني إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2030-2015 في 18 مارس 2015. كما تبني المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في الدوحة، دولة قطر في الفترة من 30 أبريل إلى 1 مايو 2017 الجهود المبذولة لتحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لتتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وتوسيع فترة تنفيذه. اعتمدت جامعة الدول العربية الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 في القمة المنعقدة في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 15 أبريل 2018.

1.6. من أجل تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وضع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية برنامج العمل. تمت الاستشارة حول برنامج العمل هذا وتم الاتفاق عليه من قبل الدول العربية في آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في عام 2018. يقترح برنامج العمل تنفيذ الاستراتيجية العربية على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى 2020-2019: تركز على تقييم المخاطر، وإنشاء / تعزيز المؤسسات الوطنية وتطوير العناصر الشاملة للبرنامج على المستويين الإقليمي والوطني؛
- المرحلة الثانية 2025-2021: تغطي تعزيز المؤسسات وتطوير وتنفيذ برامج للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والبدء في تطبيق الحد من مخاطر الكوارث على مستويات محلية (شبه وطنية) محددة

- المرحلة الثالثة 2026-2030: تغطي تقديم الخدمات في جميع المجالات خاصة تعزيز الاستثمار، وأنظمة الاستعداد، والاستجابة، والتعافي على المستويين الوطني والمحلي وبناء أنظمة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات المحلية (المدينة والمجتمعية)

1.7. المؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث (الذي يعقد كجزء من المنتدى الإفريقي العربي) لديه ثلاث وثائق ختامية محددة، (1) إعلان تونس الوزاري للدول العربية، (2) خطة العمل ذات الأولوية (برنامج العمل) 2019-2020، و (3) بيانات العمل الطوعي من قبل مجموعات أصحاب المصلحة حول تنفيذ الإستراتيجية العربية وإطار سندي. تستند خطة العمل الحالية لعامين 2019-2020 إلى برنامج العمل السابق، مع مراعاة التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات، وتوصي باتخاذ إجراءات لتحديد أولويات لتسريع تنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبرنامج عملها. مع التركيز بشكل خاص على الهدف (هـ) من إطار سندي الذي يدعو إلى تطوير استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.

2. لمحة موجزة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي في المنطقة العربية

2.1. في جميع أنحاء المنطقة، حققت الدول إنجازات ملحوظة في خفض معدل الوفيات لبعض المخاطر. ومنذ اعتماده، وفر إطار سندي نهجاً منظماً للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للبناء على التقدم المحرز على مدى عقود.

2.2. لقد تحققت معالم رئيسية في قياس أثر الحد من مخاطر الكوارث وبناء الموائمة. وتشمل هذه التوصيات اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومواءمة مؤشرات إطار سندي وأهداف التنمية المستدامة.

2.3. تم تعزيز الآليات العالمية للتنسيق والشراكات للحد من مخاطر الكوارث والمعرفة المتقدمة والتعلم المتبادل. وتركز بيان كانكون الصادر عن المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2017 على "ضمان قدرة البنية التحتية والإسكان على الصمود"¹ بينما ركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 على "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"².

2.4. تقدمت دول المنطقة العربية بشكل جيد على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.

2.5. حددت معظم بلدان المنطقة نقطة اتصال للحد من مخاطر الكوارث. كما تم تعيين بعض نقاط الاتصال هذه كمنسق وطني رسمي لرصد إطار سندي. وقد دعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث هذه العملية من خلال إصدار مبادئ توجيهية "من الكلمات إلى العمل" بشأن نقاط الاتصال الوطنية، والمنصات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث³، والإرشادات التقنية للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث⁴.

2.6. تقدمت المنطقة في تطوير الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. من بين اثنين وعشرين بلداً عربياً قام حوالي سبعة بتطوير استراتيجياتهم الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، كما أن عدداً من البلدان الأخرى في طور تطوير استراتيجياتهم الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وقد قامت بعض البلدان بتنقيح استراتيجياتها وخططها الوطنية لدمج

1 2017 Global Platform for Disaster Risk Reduction, 22-26 May, Cancun, Mexico (<https://www.unisdr.org/conferences/2017/globalplatform/en>)

2 High Level Political Forum, 9-18 July 2018, New York (<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2018>)

3 Words into Action guidelines: National focal points for disaster risk reduction, national platforms for disaster risk reduction, local platforms for disaster risk reduction (<https://www.unisdr.org/we/inform/publications/53055>).

4 Technical guidance for monitoring and reporting on progress in achieving the global targets of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction (<https://www.unisdr.org/we/inform/publications/54970>).

العناصر الرئيسية لإطار سينداي أو أنها بصدد تنقيحها؛ مثل منع مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر الحالية وتعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي.

2.7. لا يزال تطوير استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث يمثل تحدياً في المنطقة. انضم ما يقرب من 300 مدينة وبلدية في المنطقة العربية لحملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث التابعة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (20 ٪ من مدن العالم). وقد ترجم دليل رؤساء البلديات على "كيفية جعل المدن أكثر مرونة" إلى اللغة العربية ونشره على نطاق واسع في المنطقة.

2.8. لقد بدأ عدد من الدول العربية في الإبلاغ عن خسائرها من الكوارث. وسيوفر ذلك أساساً عملياً لتحليل المخاطر ووضع سياسات الحد من مخاطر الكوارث، حيث أكملت عشرة من الدول العربية البالغ عددها 22 دولة تطوير قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث.

3. على الرغم من الجهود الملحوظة في الحد من مخاطر الكوارث، تواصل منطقة الدول العربية مواجهة الخسائر المتزايدة بسبب الكوارث وشدة الأخطار الطبيعية. خلال العقود الثلاثة الماضية، تأثر أكثر من 70 مليون شخص بالكوارث في المنطقة العربية، وما لا يقل عن 330 حدثاً منفصلاً نتج عنها وفاة أكثر من 160,000 شخص. تم الاعتراف بالتوسع الحضري السريع، وتدهور البيئة، وندرة المياه واتجاهات الهجرة على أنها عوامل كامنة وراء المخاطر في جميع أنحاء المنطقة، إلى جانب الصراعات والاضطرابات السياسية.

4. خطة العمل ذات الأولوية للاعوام 2019-2020

تستند خطة العمل 2019-2020 إلى برنامج العمل الخاص بالاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وتعطي الأولوية للإجراءات المطلوبة على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي للعامين المقبلين. وسيستعرض ويقدم المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سندي بشكل دوري كل سنتين من خلال رصد إطار سندي. تقوم هذه الخطة على أساس التوصيات والأولويات المشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة من خلال مشاورات متعددة، بما في ذلك من خلال مشاورات آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

4.1. إجراءات على المستوى الإقليمي:

- من خلال التعاون الدولي، تعزيز وتحسين ممارسات تقييم مخاطر الكوارث النوعية والكمية لجميع الأخطار الطبيعية، بما في ذلك آليات ربطها واستبدالها واستخدامها.
- تعزيز التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك المجتمعات العلمية والتكنولوجية والأكاديمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأطفال والشباب، والجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر، باستخدام نهج شامل ومتكامل للمجتمع، نحو تنفيذ إطار سندي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.
- تعزيز استخدام الوسائط، بما في ذلك الوسائط الاجتماعية والتقليدية، وشبكات البيانات الكبيرة والهواتف المحمولة لتجميع وتقييم المعلومات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، وتبادلها واستخدامها.
- تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي حول الحد من مخاطر الكوارث من خلال تعزيز المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث - المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين.
- تعزيز دور المنظمات الحكومية الدولية والتعاون معها بما في ذلك جامعة الدول العربية وغيرها من الهيئات الفنية.
- تعزيز أدوار آلية التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية لدعم تنفيذ ورصد إطار سندي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع الحكومات ومجموعات أصحاب المصلحة على تنفيذ ورصد والإبلاغ عن أعمالهم والتزاماتهم الطوعية في المنتدى الإقليمي باستمرار

- تعزيز ودعم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث التي تراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.
- تعزيز الآليات الإقليمية القائمة لزيادة أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعبارة للحدود، وكذلك أطر الاستعادة قبل وقوع الكوارث وبعدها.
- تعزيز التعاون الإقليمي بشأن التأهب من خلال تبادل الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة والبيانات والممارسات الجيدة وإجراء تدريبات مشتركة، بما في ذلك من خلال قيادة المنظمات الإقليمية.

4.2. الإجراءات على المستوى الوطني والمحلي:

- **تحقيق الهدف (هـ) من إطار سندي:** ستقوم جميع البلدان بتطوير / مراجعة استراتيجياتها الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2020، والتي حددها إطار سندي كأولوية قصوى. تحتاج استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث إلى تحديد الأهداف والغايات عبر نطاقات زمنية مختلفة ذات أهداف ومؤشرات وإطارات زمنية محددة تهدف إلى الحيلولة دون حدوث مخاطر الكوارث، والحد من المخاطر الحالية وتعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي.
- وينبغي أن تشمل هذه الخطط الوطنية والمحلية تطوير / تعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وقدرة الاستجابة والقوى العاملة المخصصة لذلك، وخطط الاستعداد، بما في ذلك الإخلاء والإنقاذ.
- إنشاء / تحديث قواعد بيانات ضرر وخسائر الكوارث المتعددة الأخطار لاستخدامها في تقييمات مخاطر الكوارث الوطنية. ومن المفضل أن تغطي هذه الفترة من 1990 إلى 2016 ويتم تحديثها سنويًا / دوريًا. وينبغي أن تكون مفصلة جغرافياً بواسطة الإدارات شبه الوطنية وأن تدرج بيانات المرأة والعمر والبيانات المصنفة حسب الإعاقة أو تعمل للوصول لها.
- إنشاء آليات لتشجيع الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، وأوساط العلوم والتكنولوجيا، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لمشاركة المعارف وتوثيقها، بما في ذلك الممارسات الناجحة وأشكال الشراكات والنُهُج الابتكارية
- إنشاء منصات وطنية متعددة الوزارات ومتعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة.
- وضع أو تعزيز أطر سياسات و / أو تنظيمية لربط تدابير الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في مبادرات إنمائية جديدة تشمل قطاعات التعليم والصحة، سبل العيش والاقتصاد (البنية التحتية) على حد سواء.
- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة والمنكافئة للمرأة للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحد من مخاطر الكوارث.
- دعم الدمج المنهجي، والمشاركة، وتبادل المعلومات، والمشاركة في صنع القرار، والشراكة مع الأطفال والشباب، في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات.
- تسريع إجراءات فرق الأمم المتحدة في الدول لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على الصمود في التنفيذ على المستوى الوطني.
- خلق بيئة تمكينية، بما في ذلك من خلال تفعيل الإجراءات التشريعية والتنظيمية الملائمة لتمكين استثمارات القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث،
- تعزيز صمود البنية التحتية الحيوية والخدمات الاجتماعية الأساسية قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، ووضع وإنفاذ اللوائح لضمان أن تكون جميع الهياكل الأساسية الجديدة قادرة على مواجهة الكوارث بما في ذلك إعادة الإعمار ما بعد الكوارث والنزاعات.
- تشجيع النهج التي يقودها المجتمع المحلي من أجل إدماجها في تخطيط وإجراءات التعافي وإعادة الإعمار
- تعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لضمان الوصول لآخر كيلومتر، بما في ذلك من خلال تحسين نوعية الإنذار المبكر الذي يمكن فهمه محليًا واتخاذ إجراءات بشأنه من قبل السلطات والمجتمعات المعنية.

- بناء قدرات السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية على تطوير وتنفيذ خطط إدارة الكوارث المحلية والتعافي (بما في ذلك إعادة التهيئة وإعادة البناء وبناء قواعد السلوك وبرامج ما بعد الصدمة وموارد الرزق وتوفير المأوى للسكان النازحين)

4.3. رصد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبرنامج عملها:

- تم وضع الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبرنامج عملها، وخطة العمل الرئيسية ذات الأولوية المحددة كل سنتين، لتوجيه تنفيذ إطار سندي في المنطقة. وستكون الأدوار والمسؤوليات العامة للمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على النحو المبين في تقرير المنتدى. سيتم رصد خطة العمل ذات الأولوية هذه للفترة 2019-2020 من خلال نظام رصد إطار سندي الذي تبنته البلدان، وتستكملة من مصادر معلومات أخرى.
- وسيتم تنفيذ الرصد الشامل لإطار سندي من خلال رصد سندي على المستوى الإقليمي (من خلال المنظمات الحكومية الدولية مثل جامعة الدول العربية) والحكومات على المستوى الوطني.
- من أجل تعزيز رصد سندي على المستويين الإقليمي والوطني، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية كأولويات:
 - زيادة جمع البيانات ووضع خطوط الأساس على المستويين الوطني والمحلي للإبلاغ عن إطار سندي وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، إلى أقصى حد ممكن، حسب الجنس والسن والإعاقة.
 - إنشاء أو تعزيز الروابط بين رصد إطار سندي، والمنظمات الإحصائية الوطنية، والمراكز الوطنية للمعلوماتية، وقواعد بيانات خسائر الكوارث المتاحة.
 - إدراج مؤشرات متعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية الوطنية، بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - إطار سندي وربط الإستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع أداة رصد إطار سندي، باستخدام مؤشرات وطنية مخصصة لاستكمال الأهداف والمؤشرات العالمية.
 - تعزيز التنسيق القوي بين المؤسسات وأصحاب المصلحة، ومنصات بيانات الكوارث الوطنية المركزية كأدوات فعالة لجمع البيانات وإثبات صحتها لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تقارير عن رصد إطار سندي .
 - تعزيز قدرة البلدان على استخدام نظام اداة رصد إطار سندي بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
 - تدعم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة التقارير الوطنية عن إطار سندي من خلال تعزيز تطوير قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث واستخدام البيانات في إبلاغ السياسات والبرامج.